# مؤشرات الحوكمة العامة الجديدة والبحث العلمي في الجامعات الحكومية المصرية: رؤية تحليلية نقدية

**إعداد:**
**نيفين زكريا محمد أمين**
**أستاذ علم الاجتماع السياسي- قسم الفلسفة والاجتماع**
**كلية التربية-جامعة عين شمس**

تمثل الحوكمة العامة الجديدة الوجه الإنساني للإدارة العامة الجديدة، حيث ارتكزت على تطبيق اللامركزية في صنع السياسات التشبيكية بين مختلف القطاعات. كما قدمت "الحوكمة العامة الجديدة" كمجال بحثي للإدارة العامة في القرن الحادي والعشرين محتويات، وإطار عمل أكثر شمولاً على مستوى العالم، في ظل توجهات العولمة، والتشبيك، والتنويع.

وهو ما أكده أوزبورن وآخرون بأن الحوكمة العامة الجديدة تعد خطابًا بديلاً للإدارة العامة التقليدية، والإدارة العامة الجديدة، والذي يتم تطبيقه في السياسات العامة بشكل عام، وعلى مستوى السياسات التعليمية خصوصًا (Osborne، 2006). هناك منظور تعددي في نظرية أدب الدولة، حيث تنظر هذه النظرية إلى الدولة على أنها حكم مركزي، ولكنه محايد بين المطالب والقطاعات المتنافسة داخل المجتمع.

تسعى هذه الورقة إلى تقييم سياسات البحث العلمي وفقًا للمؤشرات الرئيسية للحوكمة العامة الجديدة، وإلى أي مدى تم اعتماد مثل هذه المباديء في صياغة وتنفيذ سياسات البحث العلمي في الجامعات الحكومية المصرية وتفترض وجود علاقة إيجابية بين تطبيق عناصر NPG وإمكانية تفعيل سياسات البحث العلمي. ومن خلال تتبع سياسات البحث العلمي المعاصرة، تهدف هذه الورقة إلى قياس مدى تحقق مؤشرات الحوكمة العامة الجديدة في البحث العلمي بالجامعات الحكومية المصرية، كما تحاول هذه الدراسة تتبع مدى الاعتماد على الشراكة والتفاعل المشترك بين كافة القطاعات الحكومية، والخاصة، وغير الحكومية، بالإضافة إلى مشاركة الباحثين أنفسهم في رصد المشكلات واقتراح السياسات، وإيجاد الحلول القابلة للتطبيق. إضافة إلى رصد طبيعة العوائق والتحديات التي تواجه تطبيق بعض مباديء الحوكمة العامة الجديدة في سياسات البحث العلمي في الجامعات الحكومية بمصر.

**تساؤلات الورقة:**

١ .كيف يمكن تطبيق الخصائص الرئيسية لـ NPG لتفعيل سياسات البحث العلمي؟

٢ .إلى أي مدى تعكس سياسات البحث العلمي مؤشرات الحوكمة العامة الجديدة؟

٣ .ما أهم المعوقات التي تحول دون تطبيق سياسات البحث العلمي لمؤشرات الحوكمة العامة الجديدة؟

٤ .ما هي ضمانات تطبيق مؤشرات الحوكمة العامة الجديدة لتفعيل سياسات البحث العلمي؟

**وسوف تعرض الورقة البحثية النقاط الآتية:**

أولاً: الحوكمة العامة الجديدة: أهم الخصائص والملامح الأساسية

ثانياً: البحث العلمي في الجامعات الحكومية المصرية

ثالثاً: مؤشرات الحوكمة العامة الجديدة و البحث العلمي في الجامعات الحكومية المصرية

وأخيرا: سياسات البحث العلمي في جامعات مصر: المعوقات والتحديات

**أولا: الحوكمة العامة الجديدة: أهم الخصائص والملامح الأساسية**

تتجذر "الحوكمة العامة الجديدة" بقوة في علم الاجتماع، ونظرية الشبكة الاجتماعية، مما دفع العلماء إلى إجراء الكثير من الأبحاث حول الشبكة والاستراتيجية التنظيمية. كما ركز على تصميم وتقييم العلاقة الدائمة والوثيقة بين المنظمات وآلياتها الأساسية، وعلاقة رأس المال والعقود ذات الصلة. لا تركز الحوكمة العامة الجديدة على آلية تشغيل المؤسسات فحسب، بل تولي مزيدًا من الاهتمام لكفاءة الإدارة العامة ومشاركة المواطنين في قضايا الحوكمة.

يمكن ملاحظة جاذبية النهج الشبكي للحوكمة العامة الجديدة في عدد من تخصصات العلوم الاجتماعية، على سبيل المثال، الاقتصاد، وعلم الاجتماع التنظيمي، ويبدو أن جاذبيتها تكمن في كونها أكثر ابتكار ومرونة، وقادرة على التعامل مع عالم يبدو أكثر تعقيدًا، حيث أنه يعمل على الربط الدينامي لكافة عناصرالإدارة العامة.

–تقوم الحوكمة العامة الجديدة بفحص العلاقات بين المؤسسات وفعاليتها في تقديم الخدمات العامة، مع مراعاة فعالية عمليات الحوكمة. كما تمثل الحوكمة العامة الجديدة

الوجه الإنساني للإدارة العامة الجديدة التي تعاني أيضًا من درجة من التجريد في بعض الأحيان. والحاجة إلى توحيد المعايير في الخدمات العامة وانتظام إنتاجها.

وأكدت "الحوكمة العامة الجديدة"، كنموذج جديد لعلوم الإدارة العامة[١]، على التعددية، وتعلق أهمية كبيرة على الروابط بين المنظمات الداخلية والخارجية، وتهتم بالحوكمة التنظيمية. كان لنموذج "الإدارة العامة الجديدة" أسماء مختلفة ، مثل "الإدارة العامة الجديدة" (أوزبورن ، ٢٠٠٦) ، "الإدارة الجديدة" (رودس ، ١٩٩٦) ، "الإدارة العامة" (سكيلشر ، ٢٠٠٥) إلخ. لكنهم أظهروا في الأساس اتجاهًا يشير إلى حدوث تغيير في نظرية وممارسة الإدارة العامة الجديدة إلى نظرية وممارسات الإدارة العامة الجديدة، ويبدو أن هذا الاتجاه يشير إلى ظهور نموذج جديد للإدارة العامة الجديدة ( Runya [a]، Qigui and Wei، 2015).

–وفي مقارنة هامة نجد أن "الإدارة العامة الجديدة" كانت تقوم من الناحية النظرية علي إدارة المشروعات، مع التركيز على الهيكل المزدوج للحكومة والسوق. ومع ذلك، فإن هذا الهيكل المزدوج ركز كثيرًا على قوة السوق في تخصيص الموارد الاجتماعية، وحل مشكلة

[١] ركزت الإدارة العامة التقليدية على اللاشخصية والمأسسة والمنطق الصارم، بالإضافة إلى التركيز على الاقتصاد التقليدي وإدارة المشاريع من الناحية النظرية، لكن هذا النموذج من الإدارة تجاهل تأثير المنظمات الأخرى في الإدارة العامة. من ناحية أخرى ، تعتبر "الإدارة العامة الجديدة" نموذجًا نظريًا أكثر تكيفًا مع الإدارة العامة الحكومية المعاصرة، والتعاطي مع آليات السوق. تضمنت هذه الإدارة تغييرًا عميقًا في دور الحكومة والعلاقة بين الحكومة وجمعيات المجتمع المدني (تشين ، ٢٠٠٠).

الجمهور، لكنه تجاهل تأثير المنظمات الأخرى في الإدارة العامة؛ وعلي النقيض من ذلك تعمل «الحوكمة العامة الجديدة" كنموذج جديد لعلوم الإدارة العامة، علي إعطاء أهمية كبيرة للروابط بين المنظمات الداخلية والخارجية.

فالحوكمة العامة الجديدة عبارة عن شبكة معقدة حيث تدمج المنظمات الاجتماعية والأفراد لتشكيل شبكة معقدة من شأنها التأثير على السلطة، ومشاركتها من جميع الجوانب. تلتزم كل هيئة رئيسية بقواعد رسمية وغير رسمية، وتشكل شبكة يتم تجميعها معًا بواسطة موارد مترابطة وتفاعلية. وكذلك، تعتمد شبكة الحوكمة على تبادل الموارد، مما يوفر لأعضائها موارد اجتماعية وافرة لتبادل العملات والمعلومات والتكنولوجيا. علاوة على ذلك، تعتمد شبكة الحوكمة على الثقة غيرالرسمية بين مجمل الأطراف، مما يجعل شبكة الحوكمة العامة أكثر مرونة وقابلية للتغيير حيث تعتمد NPG على عقد خاص يعتمد على الثقة في وضع الأعضاء وسمعتهم. وفي النهاية، تقييم دور وتأثير المنظمات الاجتماعية العامة، وفقًا لـ NPG، يكمن في أن جوهر الخدمة العامة هو خدمة المواطنين والسعي وراء المصالح العامة ( Runya [a]، Qigui and Wei، 2015).

اقترحت NPG الإدارة العامة الجديدة كخطاب بديل للإدارة العامة التقليدية والآلية الوقائية الوطنية، واعتمدت على علم الاجتماع التنظيمي ونظرية الشبكات، يُنظر إلى الدولة على أنها حكم محايد بين مجموع الأحزاب المتنافسة في المجتمع، لكن الدولة، منطقيًا، لا يمكن أن تكون تعددية. يرى سكيلشر (٢٠٠٥) أن الدولة مجزأة، وبناءً عليه، تدرس

الإدارة العامة الجديدة (NPG) العلاقات بين المنظمات، من حيث فعاليتها في تقديم الخدمات العامة ، مع مراعاة فعالية عمليات الحوكمة التي تدير هذه العلاقات ( XU Runya؛ SUN Qigui [b]؛ SI Wei [b، 2015).

وينطوي NPG على تغيير عميق في دور الحكومة والعلاقة بين الحكومة وجمعيات المجتمع المدني .(Chen, 2000) ويولي أهمية كبيرة للروابط بين المنظمات الداخلية والخارجية ويهتم بالحوكمة التنظيمية. نموذج NPG له أسماء مختلفة، مثل "الإدارة العامة الجديدة" (أوزبورن، ٢٠٠٦)، "الحكم الجديد" (رودس، ١٩٩٦)، "الحوكمة العامة" (سكيلشر، ٢٠٠٥) وما إلى ذلك. وينظر سكيلشر (٢٠٠٥) إلى الدولة على أنها مجزأة ومجزأة. وبناء على ذلك، تدرس NPG العلاقات بين المنظمات، من حيث فعاليتها في تقديم الخدمات العامة، مع الأخذ في الاعتبار فعالية عمليات الحوكمة التي تدير هذه العلاقات .(XU Runya; SUN Qigui [b]; SI Wei [b, 2015) تركز الدراسة الحالية على العلاقة الديناميكية بين تطبيق سياسة NPG وتحقيق الأمن الاجتماعي، وهو ما انعكس على صياغة وتنفيذ السياسات الصحية في مصر، خاصة خلال جائحة كوفيد-١٩.

هناك ست خصائص لـNPG ، وهي نتاج الإدارة التقليدية والإدارة العامة الجديدة. **أولاً**، لا يقتصر تركيز السلطة على قطاع واحد: الحكومة. ويشمل السوق ومنظمات المجتمع الأخرى ودورها في إدارة الشأن العام وحل المشكلات العامة سعياً لنشر مبادئ الحكم. **ثانيًا**، التنسيق بين الأجهزة الحكومية، وتحويل دور الحكومة من

السلطة الأبوية إلى التنسيق، ومن "الحكومة الكبيرة" إلى "الحكومة الصغيرة"، وتنسيق المزيد من المصالح الاجتماعية لحل المشاكل الصحية المعقدة، وتنسيق المزيد من الاهتمامات الاجتماعية، وبناء منصة للحوار، وتكامل الموارد العامة بهدف التوصل إلى التوافق وتحقيق الاستقرار.

**ثالثًا**، تعد NPG شبكة معقدة لأنها تدمج المنظمات الاجتماعية والأفراد لتكوين شبكة معقدة تؤثر على السلطة وتتقاسمها من جميع الجوانب. ويشمل أعضاء هذه الشبكة الحكومة، والسوق، والمجتمع، والمنظمات العامة، والمواطنين، وما إلى ذلك. **رابعاً**، تعتمد شبكة الحوكمة على تبادل الموارد، مما يوفر لأعضائها موارد اجتماعية وافرة لتبادل العملات والمعلومات والتكنولوجيا. بموجب القواعد الرسمية أو غير الرسمية، يحصل أعضاء الشبكة على الموارد ويحققون الربح ويكونون مستقلين عن الأعضاء الآخرين. **خامسا**، تعتمد شبكة الحوكمة الثقة غير الرسمية، مما يجعل شبكة الحوكمة العامة أكثر مرونة وقابلية للتغيير حيث تعتمد NPG على عقد خاص يعتمد على الثقة في وضع الأعضاء وسمعتهم. سادسا، تقييم دور وتأثير المنظمات الاجتماعية العامة. إن جوهر الخدمة العامة هو خدمة المواطنين وتحقيق المصالح العامة. توفر المنظمات الاجتماعية العامة السلع والخدمات العامة ليس لتحقيق الأرباح ولكن لحل المشكلات الاجتماعية بطريقة تعاونية وتطوعية.(Runya [a], Qigui and Wei, 2015)

يمكن أن نستنتج أن مكونات NPG هي نفس مبادئ المرونة المؤسسية التي تشملها هذه المبادئ: التنوع حيث تختلف العناصر داخل النظام بطرق تفاعلية؛ التجميع باعتباره تنظيمًا هرميًا مؤسسيًا يمكن صياغته من خلال التنظيم الذاتي للعناصر/الأجزاء المتفاعلة محليًا؛ التدفقات التي من خلالها توفر العمليات الترابط بين العناصر وتخلق كلاً متكاملاً؛ واللاخطية – إمكانية قيام النظام باتباع مسارات تنموية بديلة وإنشاء توازنات ديناميكية بديلة. إضافة إلى ذلك، غالبًا ما يشار إلى الثقة في الشبكات باعتبارها آلية التنسيق الأساسية للشبكات، فالثقة ليست آلية التنسيق الوحيدة للشبكات، لكنها أحد الأصول المهمة التي يجب تحقيقها في الشبكات.

تؤدي الثقة إلى اليقين الاستراتيجي، وبالتالي تسهل الاستثمارات في عمليات التعاون غير المؤكدة بين الجهات الفاعلة المترابطة ذات المصالح المتباينة والمتضاربة في بعض الأحيان. كما أنها تقلل من ضرورة تحرير العقود المعقدة، وتعزز إمكانية تشارك الجهات الفاعلة في المعلومات، وإمكانية تطوير حلول مبتكرة. ويظهر البحث التجريبي أن مستوى الثقة يؤثر على أداء الشبكات. على سبيل المثال، أكد البحث الكمي حول المشاريع البيئية المعقدة، أن المستوى المرتفع من الثقة في شبكات الإدارة كان له تأثير إيجابي على أداء الشبكة بالنظر إلى هذه النتائج.

في نهاية المطاف، فإن تقييم دور وتأثير المنظمات الاجتماعية العامة، وفقًا لـ NPG، هو جوهر الخدمات العامة في توفيرها للمواطنين وتحقيق المصالح العامة ([Runya [a]، Qigui and Wei، ٢٠١٥). وبناء على ذلك، فإن العناصر الرئيسية لـ

NPG هي: الابتكار، والمرونة، واللامركزية، والتواصل، والإنسانية، وتوحيد الخدمات العامة وانتظام إنتاجها (Budd, 2007).

**مقومات الحوكمة العامة الجديدة:**

١- الاعتماد المتبادل بين الجهات الفاعلة، بدلاً من عمل جهة فاعلة واحدة

٢- إضفاء الطابع المؤسسي على العلاقات بين الجهات الفاعلة، باعتبارها ناتج لكل من أنماط العلاقات الاجتماعية (التفاعلات) وأنماط القواعد التي تنظم السلوك في الشبكات، وتقلل تكاليف التعاملات، وتؤثر على أداء الشبكات، كما تعقد العمليات داخل الشبكات فيما يتعلق بإصدار التوجيهات، وإدارة التفاعلات، فيما يعرف بإدارة الشبكة.

٣- تنوع التصورات والاستراتيجيات التي يعتمد عليها الفاعلون.

٤- تعقد أنماط التفاعل والتفاوض في تنفيذ السياسات،وتقديم الخدمات، والتعامل مع المشكلات.

**ثانياً: البحث العلمي في الجامعات الحكومية المصرية :**

يكتسب البحث العلمي أهمية لا غنى عنها لتطور وتنمية الأمم، لأن التمكن من أدواته يؤدي لتطوير المعرفة الإنسانية، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإعداد الكوادر البشرية بشكل منهجي، التنوع والتراكم النظري والإبداع في الأفكار والطروحات، وتقديم حلول علمية عملية لأجهزة الدولة، وتحسين مستويات المعيشة، ووضع وانتاج السياسات العامة للدولة (سليم، ٢٠٢٢). ويسهم البحث العلمي في تطوير المجتمع، فالتركيز على

أهدافه الفكرية العقلية، وليست النفعية المادية، وإتباع آلياته بشكل نسقي جمعي وفق مواثيق الشرف الأخلاقية تؤدي إلى الرفاهة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتعاطي مع التحديات التنموية ودعم التمسك بالثقافة العربية من قبل الجماعة المبدعة والناشطة علميًا.

وفي تعليقه على التعليم العالي الأمريكي، يرى هنري جيرو (٢٠٠٧) أنه يؤيد ذلك "استعادة التعليم العالي باعتباره مجالًا عامًا ديمقراطيًا و "مؤسسة مضادة" تسهل "طرق تدريس المشاركة النقدية" و"المسؤولية المدنية". وندرك أيضا أن الغرض من التعليم العالي هو، كما كان دائمًا، أكثر من مجرد إعداد الشباب لهذه المرحلة عالم العمل. إنه يمنحنا فرصة لتخيل إمكانيات جديدة لدوره في المجتمع كموقع لتخيل مستقبل بديل. وحتى عندما تكون الحكومات مجهزة لقمع المعارضة من خلال الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، فقد أثبتت الجامعة أنها تظل مساحة فريدة لتعزيز الصالح العام من خلال المداولات، ونقل الثقافة، والتضامن (BUCKNER, 2022).

وتعددت تعريفات البحث العلمي، فهي جهد علمي منظم للكشف عن معلومات جديدة تسهم في تطوير المعارف الإنسانية، والإرتقاء بها. أو كونه تقص دقيق ومنظم لاكتشاف الحقائق، وحل المشكلات، عبر جمع الأدلة والبيانتا، وتطويرها، واختبارها علميا بغرض التحقق من صحتها أو تعديلها، بغرض الوصول إلى النتائج من خلال وضع النظريات والقوانين. فوفق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، البحث والتطوير العلمي هو "عمل خلاق تتم مباشرته على أساس منهجي بهدف زيادة المخزون المعرفي بما

يتضمن المعارف الإنسانية، والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، واستخدام ذلك المخزون المعرفي لابتكار تطبيقات جديدة (أحمد، ٢٠١٦: ٢٤-٢٥). وأكدت طيبي أن البحث العلمي: "الجهد المبذول لاكتساب معارف جديدة في مجال العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانية من خلال البحوث العلمية، ويعطي للدولة القدرة باللحاق بالركب التنافسي العالمي الذي يعتبر ضروريا للنهوض بالاقتصاد المرتبط بأداء صناعته (طيبي، ٢٠٢٠: ٣٩٤). لكن معظم التعريفات أجمعت على أن البحث العلمي وصف تحليلي لمشكلة ما سعيًا إلى إيجاد حلول لها، أو التوصل إلى اكتشاف جديد يوفر إيجاد تفسيرات للأحداث، والظواهر، والمشكلات حولنا لتوفير حياة حضارية كريمة للفرد والمجتمع، وتتسم هذه الجهود البحثية بالتراكم لتجنب التكرار ومضيعة الوقت.

**ويمكن التعريف الإجرائي للبحث العلمي على النحو التالي:**

**البحث العلمي:** "المحاولة العلمية المنهجية الدقيقة والعميقة لتحليل المشكلات والظواهر، وإيجاد حلول لها، في ظل ثقة في المناخ العلمي قائمة على الشراكة بين مجمل القطاعات البحث العلمي، والقطاع الخاص، والقطاعات غير الحكومية على كافة المستويات المحلية والعالمية".

وعليه، يتضمن البحث العلمي العديد من المباديء لعل أهمها: **التعقيد** حيث تختلف العناصر داخل النظام بطرق تفاعلية، ويمكن صياغة التجميع مثل التنظيم الهرمي المؤسسي من خلال التنظيم الذاتي للعناصر المتفاعلة محليًا/ الأجزاء، تتدفق من خلالها العمليات التي توفر الترابط بين العناصر وتخلق كلًا متكاملًا، والتوصل إلى حل

المشكلات بطريقة نسقية منهجية و**الخطية:** إمكانية أن يتبع النظام "مسارات تنموية" بديلة وخلق توازنات (ديناميكية) بديلة في الوقت نفسه، **تنوع السلطة** حيث أن تركيز السلطة لا يقتصر على قطاع واحد: الحكومة، لكن لا بد أن يشمل أيضا اسهامات القطاع الخاص، والقطاعات غير الحكومية في دعم البحث العلمي. بالإضافة إلى ذلك ، فإن **التنسيق بين كافة العناصر الداعمة للبحث العلمي** مطلوب لحل المشاكل الصحية المعقدة ، وتنسيق المزيد من الاهتمامات الاجتماعية ، وبناء منصة للحوار ودمج الموارد العامة ، بهدف الوصول إلى توافق وتحقيق استقرار نسبي. **وكذلك،** قيام البحث العلمي على **تنوع مصادر المعرفة البحثية الموارد، أي الارتكاز على العديد من** مصادر المعلومات، ووسائل الدعم المختلفة، والاستفادة من التكنولوجيا، والتوصل إلى ابتكارات جديدة أو اختراعات جديدة في مجال التخصص. **الشراكة،** والتي تتأتى من تعميم النتائج والتوصية بتنفيذها.

## ثالثاً: مؤشرات الحوكمة العامة الجديدة و البحث العلمي في الجامعات الحكومية المصرية

### مؤشرات NPG لتقييم سياسات البحث العلمي

وانطلاقا من هذه المنظورات النظرية، تبنت الورقة ستة مؤشرات رئيسية لتقييم مدى استناد سياسات البحث العلمي المصرية إلى مبادئ NPG على النحو التالي:

**المؤشر الأول:** مدى قدرة مؤسسات التعليم العالي على تقديم أبحاث علمية بجودة عالية.

**المؤشر الثاني:** مدى نجاح مؤسسات التعليم العالي في تطور استراتيجيتها فيما يتعلق بأهم أولوياتها وخططها وأهدافها الحالية وآليات عملها.

**المؤشر الثالث:** مدى إسهام سياسات البحث العلمي في تمكين وبناء قدرات الباحثين .

**المؤشر الرابع:** مدى الحفاظ على بناء الثقة بين الباحثين بعضهم البعض، وبين الباحثين ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، وبين الباحثين والمناخ العام الذي يدعم هذا التوجه.

**المؤشر الخامس:** مدى استناد سياسات البحث العلمي على خلق شراكات فاعلة بين القطاعات العامة والخاصة والمجتمعية من جهة، وبين الجهات المحلية والدولية من جهة أخرى في تمويل الباحثين والبحث العلمي.

**فيما يتعلق بالمؤشر الأول،** والمتمثل في مدى قدرة مؤسسات التعليم العالي على تقديم أبحاث علمية بجودة عالية، حيث تتعلق مؤشرات جودة البحث العلمي بجودة الرسالة (أهداف–المنهجية–الفروض قابلة للاختبار–حل المشكلات–مداخل وطرق–التفسير والنتائج)، وجودة المخرجات (حل المشكلات–النشر العلمي–التقدير الأكاديمي)، وطالب الدراسات العليا (امتلاك مهارات البحث العلمي–التحلي بأخلاقيات البحث العلمي).

يعاني البحث العلمي العربي من عدم فاعليته لانفصاله عن المشكلات العملية والعملية الإنتاجية، وغلبة الكم على الكيف في عرض الأطروحات العلمية. وعلى مستوى الأبحاث

الاجتماعية، يلاحظ أن (٩٥٪) من الدراسات ينتجها مؤلف واحد، (٢٩٪) من الدراسات قائمة على البحوث الميدانية، وأكثر من (٧٠٪) منها قائمة على الوصف والتأملات. ويسيطر على معظم أطروحات الماجستير والدكتوراه عدم الأصالة والتكرار والافتقار إلى معايير الجودة البحثية، والاستعانة بمفاهيم وقضايا واشكاليات دخيلة على الثقافة والواقع العربي، وعدم الربط بين المناهج التعليمية في الجامعات وبين سوق العمل وأولويات التنمية.

تفيد التقارير الدولية (٢٠١٥/ ٢٠١٨) أن نسبة الإنفاق المحلي الإجمالي للدول العربية على البحث العلمي والتطوير لا تزال متدنية، إذ تتراوح النسب في الغالبية العظمى من البلدان العربية (٢.٠٪-٥.٠٪) أي بمعدل (٣.٥٪) ما يعادل ٦٨٢ مليون دولار لكل دولة عربية، و٤٣ مليون دولار لكل مليون ساكن بما مجموعه ١٥ مليار دولار من مجموع الإنفاق العالمي الذي بلغ ١٤٧٧ مليار دولار. في المقابل، نجد أن متوسط الإنفاق على البحث العلمي في إسرائيل أكثر من (٤٪) من الناتج القومي، أي نحو (١٢) ضعف ما تنفقه الدول العربية مجتمعة بقيمة ١٠ مليارات من الدولارات، رغم أن الناتج القومي للدول العربية يمثل ١١ ضعف الناتج القومي الإسرائيلي (نعوش، ٢٠١٥). كما يتسم الإنفاق على البحث العلمي العربي بالضعف، حيث بلغ ١.٧ مليار دولار، بنسبة (٠.٣٠ %) من نسبة الدخل القومي، في وقت إنفاق أمريكا اللاتينية الذي يصل إلى (٢١.٣) مليار دولار، بنسبة (٠.٦٠٪) من نسبة الدخل القومي. وفي الوقت الذي تشكل فيه نشاطات البحث العلمي في الدول المتقدمة (٣٣٪) من مجموع أعباء عضو

هيئة التدريس، نجد أنها لا تشكل سوى (٥٪) من مجموع الأعباء الوظيفية التي يقوم بها عضو هيئة التدريس في الجامعات العربية (معمرية، ٢٠٠٧-٢٠٠٨). وتجدر الإشارة إلى أن بعض الدول العربية حققت تقدما في نسب الإنفاق على البحث العلمي والتطوير، على سبيل المثال، مصر حيث وصل الإنفاق على البحث العلمي (٨.٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي ٢٠١٨، والذي كان (٠.٢٧٪) في عام ٢٠١١، كما خصصت المملكة العربية السعودية (٠.٨٢ %) من ناتجها المحلي الإجمالي للبحث والتطوير (النسخة العربية من تقرير اليونيسكوالعلمي: نحو عام ٢٠٣٠، ٢٠١٩).

ويلاحظ تدني مستوى البحث العلمي في الجامعات والمراكز البحثية على الرغم من تضاعف أعداد الملتحقين بمرحلة الدراسات العليا خلال العقود الأربعة الماضية من ٢٠٧٦ طالب وطالبة عام ١٩٥٠/ ١٩٥١ إلى ٢١.٠٣٨ عام ١٩٧١/ ١٩٧٢ إلى ١١٧.١٠٨ طالب وطالبة في عام ١٩٩٩/ ٢٠٠٠ بمعدل متوسط نمو سنوي يبلغ ١٤٪ (زيتون، ١٩٩٨). وبحسب مؤشر الترتيب الأكاديمي للجامعات العالمية الصادر عن مركز بحث الجامعات العالمية التابع لجامعة "جياو تونغ" في شنغهاي لعام ٢٠١٥، لا نجد من بين أفضل ٥٠٠ جامعة عالمية سوى خمس جامعات عربية: أربع منهم سعودية، وواحدة مصرية، وعلى مستوى براءات الاختراع المسجلة، سجلت ماليزيا بين عامي ٢٠٠٨، ٢٠١٣ ، (٥٦٦) براءة اختراع، في حين بلغ عدد براءات الاختراع العربية المسجلة (٤٩٢). وبالنسبة لتمويل البحث العلمي، يذكر أن نسبة الإنفاق على البحث العلمي في الوطن العربي لا تتجاوز (٠,٢٪) من الناتج العربي الإجمالي، بالمقارنة مع

المعدل العالمي، والذي يصل إلى (٢,٣٨٪)، وفي الوقت الذي لا تساعد فيه مثل هذه الأبحاث القطاعات الإنتاجية والخدمية إلا بنسبة (٣٪) فقط، تزيد النسبة في الدول المتقدمة لتصل إلى (٥٠٪) (طيبي، ٢٠٢٠).

**وفيما يخص المؤشر الثاني**، والمتمثل في مدى نجاح مؤسسات التعليم العالي في تطور استراتيجيتها فيما يتعلق بأهم أولوياتها وخططها وأهدافها الحالية وآليات عملها.

تعكس توجهات وثائق رسالة الجامعة وأهدافها منذ الستينات حتى أواخر التسعينات التشابه الكبير في متضمنات هذه الوثائق، وتعميم أفكارها ومحتواها، مما يصعب ترجمتها إلى مشروعات وبرامج قابلة للتنفيذ، والمتابعة، والتقييم. وتواجه الجامعات عددا من التحديات المرتبطة بمكانتها ووظيفتها، ومنها تحقيق التنافسية، حيث تتساءل الحكومات عن كيفية إعادة بناء هذه الجامعات واهدافها المستقبلية لتصبح محرك اقتصادي أكثر فعالية.

وفي عام ٢٠١٩، دشنت الحكومة المصرية استراتيجية التعليم العالي والبحث العلمي ٢٠٣٠، تعاطيا مع تحديات الثورة الصناعية الرابعة وآثارها على الانتاج الصناعي والقوة العاملة، وتهدف الاستراتيجية إلى تحسين قدرات خريجي الجامعات للتعامل مع متطلبات سوق العمل بشكل إبداعي خلاق، وتستهدف هذه الاستراتيجية انشاء ٨ جامعات تكنولوجية تم تنفيذ ثلاثة منها في القاهرة الجديدة وبني سويف وقويسنا (وبدأت الدراسة الفعلية فيها ٢٠١٩/ ٢٠٢٠)، وتم إصدار القانون ١٦٢ لعام ٢٠١٨ بشأن إنشاء فروع للجامعات الدولية وإنشاء فروع لها كالجامعات الكندية وغيرها سعيا إلى تكوين شراكات

علمية بحثية مع هذه الكيانات العلمية المرموقة، إلا أن المغالاه في تكلفة إنشاء فروع لهذه الجامعات داخل مصر يعد من أهم التحديات في هذا الشأن.

كما دشنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠٣٠ لإعداد قاعدة علمية تكنولوجية فاعلة منتجة للمعرفة لها سمعة دولية من شأنها التعاطي مع المتغيرات المجتمعية بكفاءة. وتم تطوير التشريعات ذات الصلة بالبحث العلمي في ظل إصدار قانون رقم ٢٣ لعام ٢٠١٨ الخاص بمحفزات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، والقانون ١٥٠ لسنة ٢٠١٩ إنشاء هيئة تمويل العلوم والتكنولوجيا والابتكار، والقانون رقم ١ لسنة ٢٠١٩ بشأن إنشاء صندوق لرعاية المبتكرين والنوابغ على أن تكون له شخصية اعتبارية ويتبع وزير البحث العلمي مباشرة بهدف تقديم أوجه التمويل المالي لدعم المبتكرين ومشروعاتهم، وإيجاد ميكانيزمات جديدة من شأنها إدماج القطاعين الخاص والأهلي للتعاون في تقديم أوجه الدعم جنبا إلى جنب مع الدولة.

لا ينقصنا في مصر المستوى العلمي ولا نقص الموارد البشرية، بدليل كون الكوادر التعليمية تبدع عندما توفر المناخ البحثي والظروف الملائمة، ولكن نقص التمويل يساهم في عدم الإقبال المطلوب لأصحاب الكفاءة العلمية، لكن المشكلة البارزة تكمن في النقص الحاصل في رسم الخطط العلمية الناجحة، وتنسيق الجهود المعنية من خلال المؤتمرات الدولية، والمشروعات العلمية المشتركة، سعيا لتنمية القدرات وتبادل الآراء والعصف الذهني بين الباحثين باختلاف رؤاهم وجنسياتهم، وغياب التنسيق بين الجهات البحثية والجهات التخطيطية والتنفيذية ومن ثم ضياع الوقت والجهد. يتمثل المناخ السائد

في الحصول على الدرجات والألقاب العلمية، بغض النظر عن أهميتها، وقدرتها على إيجاد تصورات جديدة وحلولا جادة وعلمية للمشكلات الاجتماعية.

وجوب أن يكون الاهتمام بمنظومة البحث العلمي الاجتماعي ضمن السياسة العامة للدولة، وليس أن تترك الدولة للجامعة مطلق الحرية في جلب الموارد المالية لتغطية متطلبات والتزامات الجامعة في ظل ضعف المخصصات المالية.

ضعف مستوى رعاية الدولة للمبدعين والموهوبين من الباحثين العلميين متبوعا بقلة تقدير وتحفيز وتبني الأعمال البحثية الناجحة

توجيه الاهتمام والتمويل إلى الأقسام العلمية التطبيقية على حساب الأقسام الأدبية

ارتباط استراتيجية وأهداف البحث العلمي بإنشاء وتطوير مراكز البحث العلمي، وجودة إنتاجها، ففي الوقت الذي لدى دولة مثل فرنسا (٢٠٠) مركز ومعهد للبحث العلمي والتطوير، في حين أن عدد المراكز البحثية في الدول العربية مجتمعة (٢٢ دولة) لديها (٦٠٠) مركز ومعهد أبحاث فقط (بشوظ، ٢٠١٦).

**وبالإشارة إلى المؤشر الثالث،** والذي يقيس مدى إسهام سياسات البحث العلمي في تمكين وبناء قدرات الباحثين، حيث أنه وفقا للدستور المصري الصادر عام ٢٠١٤، تلتزم الدولة بتوجيه ما لا يقل عن ٤٪ و٢٪ و١٪ من الناتج القومي الإجمالي للإنفاق على كل من التعليم قبل الجامعي، والتعليم العالي، والبحث العلمي على التوالي. وبشكل عام، يمكن القول أن سياسات البحث العلمي العربية في حاجة مستمرة إلى التطوير، حيث أظهرت دراسة (الزيارة، ٢٠١٦) أن حوالي (١٠٠) ألف عالم ومهندس وطبيب وخبير

يهاجرون كل عام من ثماني دول عربية: لبنان، وسوريا، والعراق، والأردن، ومصر، وتونس، والجزائر، والمغرب، وأن (٧٠٪) من العلماء الذين يسافرون للتخصص لا يعودون لبلدانهم.

تمثلت مؤشرات الإنتاجية البحثية بالجامعات المعاصرة، والتي تصنف إلى مؤشرات المدخلات، ومؤشرات المخرجات، ومؤشرات التأثير، والتي ترتبط بشكل تلازمي ب: أولا تميز البحوث، ثانياً عدد المنشورات والمطبوعات، ثالثًا: تقويم النظراء، إضافة إلى براءات الاختراع، الاستشارات العلمية، الروابط مع الصناعة، والمنح الدراسية والجوائز.

بالتعاون مع أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا عام ٢٠١٥، أطلقت الحكومة المصرية البرنامج القومي للحاضنات التكنولوجية، وهي التي منوط بها تقديم أوجه الدعم المختلفة الفنية والمالية واللوجستية لتحويل مخرجات الأبحاث الأكاديمية إلى مشروعات تكنولوجية تطبيقية، واشتملت المرحلة الأولى على إنشاء تسع عشرة حاضنة ودعم ٩٣ شركة وليدة. أهمية العمل بروح الفريق والعمل الجمعي العلمي، في ظل تعقد المعرفة الإنسانية، وتنوع مجالاتها ومنهاجياتها.

يشير تقرير اليونيسكو (٢٠١٥) فيما يتعلق بعدد الباحثين العرب التي وصلت إلى (١٤٩.٥٠٠) عام ٢٠١٣

مقارنة ب(١٢٢.٩٠٠) عام ٢٠٠٧، إلا أن نسبتهم بالنظر إلى عدد الباحثين في العالم لا زالت (١.٩٪)، يملك الإتحاد الأوربي ١٢ ضعفا من عدد الباحثين في الدول العربية مجتمعة، كما يمثل عدد الباحثين العرب (٢٣٪) من عدد الباحثين في إسرائيل.

فيما يتعلق بالإنتاج العلمي نلاحظ أن نصيب الوطن العربي من المنشورات العلمية لم يتعد (٢.٤٪) من حجم المنشورات العلمية في العالم، أي ٨٢ بحثاً لكل مليون نسمة في العالم العربي أي أقل من نصف المتوسط العالمي الذي بلغ (١٧٦) بحثاً منشوراً لكل مليون نسمة.

كما وصلت عدد الأبحاث العلمية المفهرسة دوليا إلى ٢١٩٦١ بحثا في العام ٢٠١٨ مقارنة ب ١٤١٠٠ عام ٢٠١٤، واحتلت مصر المرتبة ٩٥ بين ١٢٦ دولة عام ٢٠١٨ مقارنة بالمرتبة ١٠٧ بين ١٢٨ دولة عام ٢٠١٦. وفي هذا السياق، عرضت دراسة رمضان ما يفيد إنشاء جامعة بريستول هيئة خاصة لتطوير المشروعات والبحوث تقوم بالبرامج والأنشطة البحثية الآتية:

-أنشطة بحثية تتعلق بأخلاقيات وإدارة البحوث لتقليل المخاطر ذات الصلة بالتطبيقات المجتمعية

-تطوير وتنفيذ البحوث التعاونية مع المنظمات الخارجية

-تحديد وإدارة الملكية الذهنية (العقلية)

-تسويق مخرجات البحوث ونتائجها

-المساعدة في تطوير ما تقدمه مؤسسات الإنتاج وقطاعات الإنتاج

تعمل جامعة بريستول مع شركاء في قطاع الصناعة من خلال برامج وأنشطة بحثية قائمة على البحث التعاوني، ونقل التكنولوجيا، والتشاركية بين قطاع الصناعة والأكاديميين.

ضعف القدرة على الإبداع والابتكار، تقليد التوجهات النظرية والمنهجية الغربية و الحاجة إلى إعداد وتأهيل وبناء وتطوير قدرات الباحث، وتتجلى عمليات الضعف في الباحثين الاجتماعيين في:

ضحالة وضعف المحصلة المعرفية للباحث

الإلمام بتطور البناء المفاهيمي والاصطلاحي، وعدم القدرة على التمييز وصياغة كل ما هو تعريف نظري وآخر إجرائي

صعوبة إتقان وترجمة النصوص باللغة الإنجليزية

ضعف المهارات الخاصة بتطبيق وإتمام البحوث

إنشغال المشرفين عن متابعة أعمال طلابهم

عدم الاهتمام بالجوانب العلمية داخل الأقسام وحيث أن السياق الأكاديمي يعج بكثرة المشكلات والاعتبارات الشخصية

ضعف القدرات النظرية للباحثين لغياب الأنشطة والبرامج التدريبية، والندوات، والمؤتمرات المحلية أو الدولية

غياب وعي الكثير من الباحثين عن التعاطي مع قضايا مجتمعاتهم، وإيجاد حلول لها. كما يفقد العديد من الأساتذة الجامعيين الشغف العلمي، وتؤكد Squires 2019على أن ارتباط بناء القدرة بمقدار الشغف والرغبة في العمل والتصميم على التطوير.

في ظل طردية العلاقة بين آليات بناء القدرات البحثية وجودة البحث الاجتماعي، يلاحظ تراجع جودة البحث الاجتماعي في ظل محض الحصول على الترقية والوجاهة الاجتماعية على حساب المعارف والتراكم العلمية المعرفي.

**وارتباطا بالمؤشر الرابع،** والذي يقيم مدى الحفاظ على بناء الثقة بين الباحثين بعضهم البعض، وبين الباحثين ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، وبين الباحثين والمناخ العام الذي يدعم هذا التوجه. غالبًا ما يشار إلى الثقة في الشبكات باعتبارها آلية التنسيق الأساسية للشبكات، فالثقة ليست آلية التنسيق الوحيدة للشبكات، لكنها أحد الأصول المهمة التي يجب تحقيقها في الشبكات.

–تؤدي الثقة إلى اليقين الاستراتيجي، وبالتالي تسهل الاستثمارات في عمليات التعاون غير المؤكدة بين الجهات الفاعلة المترابطة ذات المصالح المتباينة والمتضاربة في بعض الأحيان. كما أنها تقلل من ضرورة تحرير العقود المعقدة، وتعزز إمكانية تشارك الجهات الفاعلة في المعلومات، و إمكانية تطوير حلول مبتكرة.

–ويظهر البحث التجريبي أن مستوى الثقة يؤثر على أداء الشبكات. على سبيل المثال، أكد البحث الكمي حول المشاريع البيئية المعقدة، أن المستوى المرتفع من الثقة في شبكات الإدارة كان له تأثير إيجابي على أداء الشبكة بالنظر إلى هذه النتائج.
ويؤدي انخفاض الثقة في المناخ العلمي إلى انتقال ذوي الكفاءات من الدول النامية إلى الدول المتقدمة ردة فعل منطقي على الفروق في الأجور والدخل وأنماط الحياة والأمن

الشخصي والمشاركة بكافة صورها، وآفاق التقدم الوظيفي المهني ( J. Crush, C. Hughes, 1994).

وفي تقرير اليونيسكو عام ٢٠١٥ حول نسبة الإنفاق المحلي للدول العربية على البحث والتطوير، أظهر التقرير أن هذه النسبة لم تسجل سوى (١٪) من الإنفاق الإجمالي العالمي، حيث أنفقت ما مجموعه (١٥) مليار دولار مقابل إنفاق عالمي بلغ (١٤٧٧) مليار دولار. أما على مستوى الباحثين، فعلى الرغم من ارتفاع عددهم في الدول العربية من (900 .122) باحث عام ٢٠٠٧ إلى (500 .149) عام ٢٠١٣، فإن نسبتهم تشكل (١.٩٪) فقط من الباحثين في العالم.

وفقا لإحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في نشرته السنوية ٢٠٢٠، عدد العقول المهاجرة بلغ ٩.٥ مليون نسمة يتركز أغلبهم في الدول العربية بنسبة (٦٣٪)، كما أن نسبة الكفاءات العالية المهاجرة من النساء بلغت نسبتهم (٣٪)، وإجمالي تحويلاتهم بلغت عام ٢٠١٩ ٢٧ مليار دولار (ضياء الدين أحمد، ٢٠٢٠).

**واستنادا إلى المؤشر الخامس،** والمتعلق بمدى استناد سياسات البحث العلمي على خلق شراكات فاعلة بين القطاعات العامة والخاصة والمجتمعية من جهة، وبين الجهات المحلية والدولية من جهة أخرى في تمويل الباحثين والبحث العلمي.

وفي إطار شراكة مؤسسات التعليم العالي مع القطاع الخاص والقطاع الأهلي، تم تكوين بنك الابتكار المصري عام ٢٠١٨ لرصد أهم براءات الاختراع، وتسويق الابتكارات ما من شأنه إيجاد منظومة تكنولوجية مصرية، من خلال تقديم أوجه الدعم المختلفة، وقد قام

البنك بإنشاء ١٥ حاضنة أعمال، إضافة إلى ٤٠ مشروع تخرج حتى نهاية ٢٠٢٠. كذلك إقامة وكالة الفضاء المصرية بهدف تطوير وتوطين تكنولوجيا الفضاء، وإطلاق وبناء الأقمار الصناعية سعيا لتحقيق التنمية المستدامة والأمن القومي.

لا يقتصر تعزيز الحوكمة العامة الجديدة على الاعتماد على طرف واحد، وإنما يتضمن شراكة بين مجمل الأطراف، فالحوكمة ليست إطارًا جامدًا يتم العمل بموجبه، وإنما هو بمثابة منهجية على المجتمع استدماجها لتحقيق التنمية بمختلف أبعادها.

وجوب أن يتم تمويل البحث العلمي من قبل الهيئات العامة والمنظمات الحكومية والمجموعات الخاصة أي الشراكة بين مجمل القطاعات.

**معوقات البحث العلمي في مصر:**

**معوقات في العلاقة ببيئة البحث العلمي:**

-فصل البحث العلمي عن مشاكل واحتياجات ومتطلبات المجتمع المحلي

-غلبة الطابع النفعي الذاتي على حركة البحث العلمي في التركيز على الترقيات بصرف النظر عن جودة وحداثة البحوث العلمية

-قلة الوعي بأهمية العلوم الإنسانية والاجتماعية في حل المشكلات وتحقيق الأمن المجتمعي

-انخفاض الإنفاق على البحث العلمي، وغياب مساهمة القطاع الخاص في تمويل البحوث العلمية

-عدم الاستقلال المالي لهياكل البحث العلمي والمشروعات البحثية

-عدم توفر بيانات ومعلومات لازمة للبحث العلمي، وتتضمن احصاءات دقيقة وحديثة عن واقع البحث العلمي والجامعات والمراكز العلمية التابعة والتقارير السنوية للبحث العلمي، والتمويل المخصص، والإنجازات البحثية.

**معوقات خاصة بالعلاقة بالباحث الفاعل الرئيسي:**

-غياب ثقافة العمل البحثي الجماعي

-عدم وجود بيئة علمية للبحث في ظل تدني الرواتب

-عدم التمكن من الوصول إلى بعض ميادين المعلومات، مثل المدارس والمستشفيات، والمراكز وخلافه

-الهجرة الخارجية للعقول بعد تحمل الدولة إعداد الكفاءات، وتكاليف التدريس

-عدم ثقة المواطنين بالشكل الكافي من كفاءة البحث العلمي وقدرته على حل المشكلات

-عدم جدية الأبحاث، والضعف البنيوي في مستواها العلمي، وبالتالي عدم إسهامها في تطوير المسيرة العلمية التعليمية التنموية

-**على مستوى البحث:** ضعف النشر في الدوريات العربية والمجلات الأجنبية

**على مستوى الباحث:** عدم الرغبة في الإنتاج العلمي لعدم وجود حوافز في ظل عدم وجود مهارات بحثية

على مستوى بيئة العمل: عدم وجود حوافز، وعدم وجود مناخ علمي جماعي، والتوجه البحثي وفقا لأغراض الجهة البحثية، وعدم التمكن من حضور الندوات والسيمينارات، والمؤتمرات.

**رؤية مستقبلية لتطوير البحث العلمي بالجامعات المصرية في ضوء الحوكمة العامة الجديدة:**

وتتمثل دواعي ومبررات وضع رؤية مستقبلية للسياسات البحثية بالجامعات المصرية في محاولة إيجاد صياغة واضحة للسياسات البحثية، والتركيز على وظيفة الجامعات المصرية كمراكز بحث وتطوير، ومحاولة الفصل بين ملكية الدولة للجامعات المصرية وإدارة وآليات تمويل البحث العلمي بها، إضافة إلى حاجة أعضاء هيئة التدريس إلى الحرية الأكاديمية، وإعداد جيل ثان من الكوادر العلمية البحثية بالجامعات المصرية.

تؤكد نتائج أحد الأبحاث على أن العمل الاجتماعي في المجتمعات العربية يمثل تحديًا ويتطلب احترافية عالية ومعرفة محلية الثقافة والتقاليد والعادات، والقدرة على التواصل بلغات مختلفة، واحترام وجهات النظر الدينية للمجتمع. الحاجة إلى حل القضايا الإشكالية وحالات الصراع في المجال القانوني، وتقديم المساعدة القانونية للفئات السكانية الأكثر ضعفا، وحماية حقوق الأقليات القومية، والعديد من المهام المهنية الأخرى تحتم دراسة الجوانب القانونية للعمل الاجتماعي، والتي يجب أن تنعكس في المناهج والبرامج. ومن ثم فإن تدريس الخدمة الاجتماعية في المجتمعات العربية يشكل مجالاً ملحاً للنشاط التربوي؛ وينبغي أن تقوم على وحدة النظرية والممارسة، مع مراعاة الخصائص العرقية

والثقافية والدينية، وتهيئة الكفاءات القانونية اللازمة للطلبة. تحسين المناهج الدراسية والاجتماعية برامج عمل تتبع المعايير الدولية للبحث العلمي في العمل الاجتماعي مع مراعاة إن الخصائص العرقية والثقافية والدينية للعالم العربي ستزود المجتمعات العربية بأخصائيين اجتماعيين محترفين ومؤهلين تأهيلاً عاليًا (Elsayed and Others, 2022).

**وبناءًا على ذلك، فإن تطوير البحث العلمي بالجامعات المصرية والمراكز البحثية يتطلب تحقيق النقاط الآتية:**

-إرادة حقيقية وقناعة لدى صناع القرار في الدول العربية

-تحديد الأولويات الوطنية للبحث العلمي وتحديثها حسب احتياجات المجتمع

-التركيز على تطوير البحث العلمي وأوضاع البلدان العربية، وإخراجها من حالات التدهور الاقتصادي الاجتماعي

-تبني جسور اتصال بين المؤسسات الاقتصادية ومنظومة البحث العلمي من خلال سياسة وقطاع تسويقي داخل وزارة البحث العلمي كوسيط بين المؤسسات البحثية والاقتصادية

-آليات تحفيز صاحب المنشأة على تمويل البحث العلمي من خلال إتخاذ تدابير معينة مثل الإعفاءات الجمركية والضريبية.

-إجراء مراجعة شاملة وتطوير لمنظومة التعليم بشكل عام، وليس الاقتصار على منظومة التعليم العالي

-خضوع الباحثين لتدريب مستمر لتطوير طرق البحث العلمي، وإنشاء مراكز بحثية متخصصة

-إنشاء برامج للموهوبين من المدرسة للجامعة وتشجيعهم بتقديم براءات اختراع وتقديم الحوافز لهم

-تحويل الأبحاث إلى منتجات ناجحة أو تطبيقية هو التحدي الحقيقي وليس استهلاك التكنولوجيا من أجل إرساء قواعد تنموية حقيقية تتعاطى مع احتياجات المجتمع

- إنشاء نظام مستقل يتمتع بقدر جيد من التطوير للمعلمين في المنطقة العربية بأكملها، وتحفيز إعادة تعليمية وعلمية عالية المستوى (Moughrabi, 2009) .

- التشبيك بين الباحثين، بالتعاون مع مختلف المنظمات والأفراد الذين يشاركون في ابتكار البحوث التربوية، على سبيل المثال؛ تحوي رابطة البحوث التربوية الأمريكية حوالي عشرين ألف أكاديمي من مختلف أنحاء العالم. وعليه، ينبغي أن تكون هناك رابطة تجمع أيضا الأكاديميين العرب تضم علماء وممارسين المتميزين .

**<u>في ضوء تطبيق مؤشرات الحوكمة العامة الجديدة، ينبغي أن تتضمن السياسات البحثية بصفة عامة عدة أبعاد أو مسارات :</u>**

١- الاستثمار في تكوين علماء في برامج الدكتوراه بغرض ربط البحوث بالقطاعات المنتجة وبالظروف المجتمعية المحلية

٢- تكوين روابط علمية مع العلماء وصانعي التكنولوجيات في الجامعات ومراكز البحث المستقلة

٣- تكوين مجموعة بحثية وطنية (اقليمية) للتغلب على انعزال الباحثين الأفراد

٤- نشر القدرات على استخدام المعرفة العلمية وتكنولوجيا المعلومات بين كافة أفراد المجتمع.

وبناءا على ما سبق، ينبغي أن تعتمد استراتيجية تطوير البحث العلمي على أسس رئيسة لعل أهمها: زيادة الميزانيات المخصصة، وتشجيع الابتكار والإبداع، وحماية الملكية الفكرية، واستثمار العقول العربية المهاجرة، وتطوير مراكز البحث العلمي وهيئاته في مصر لمواجهة التحديات والتعامل مع الخطط التنموية، ومواكبة المجالات العلمية الحديثة والتطور العلمي للعلوم والمعارف الإنسانية، وتطبيق ما توصلت إليه النتائج العلمية من حلول للمشكلات، وعدم التعامل مع الأبحاث كوسيلة للحصول على الشهادات العلمية فقط، وبناء بنية وبيئة بحثية غنية بمصادر المعرفة ومشجعة على الإنتاج العلمي، وعقد والمشاركة في المؤتمرات العلمية، وتبادل الخبرات بين العلماء محليا وإقليميا ودوليا، والقيام بأبحاث مشتركة، والاعتماد على الإمكانيات الذاتية والإرادة الذاتية، وتطوير المراكز العلمية القائمة حاليا، ودعم ظروف العمل وتحسينها، وتقديم الحوافز المادية والمعنوية، وإنشاء منظومة لنشر المعرفة على صعيد الوطن العربي، لنشر الباحث لأبحاثه.

**المراجع:**

١-الزيارة، خالد عبدالله. (١/ ٣/ ٢٠١٦). هجرة العقول العربية للخارج، جريدة الشرق، على الرابط:

https://al-sharq.com/opinion/writer/%D8%AE%D8

٢-البهلول، هادية العود. (٢٠٢١). واقع البحث العلمي في البلدان العربية: المعوقات ومقترحات التطوير (حالة تونس). العدد الخامس، مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية.

٣-بشوظ، الحسين. (٢٠١٦). الباحث والبحوث العلمية في الوطن العربي، منظمة المجتمع العلمي العربي، على الرابط:

https://arsco.org/article-detail-197-8-0

٤-السيد، لمياء محمد أحمد، (٢٠٠٦)، تخطيط سياسات التعليم العالي في مصر في ضوء متغيرات الاقتصاد الحر، دراسات في التعليم الجامعي، عدد (١٠)، مركز تطوير التعليم الجامعي، كلية التربية، جامعة عين شمس.

٥-السيد، عبد الفتاح أحمد زيدان، (٢٠٢٢)، تأثير هجرة الكفاءات العلمية للخارج على البحث العلمي في مصر، مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية، الجمعية العربية للتنمية البشرية والبيئية، مج ٩، عدد ٤.

٦-حسين، رمضان أحمد عيد، (٢٠٠٧)، (السياسات البحثية بالجامعات المصرية رؤية تحليلية نقدية)، دراسات في التعليم الجامعي، مركز تطوير التعليم الجامعي، ع ١٤، كلية التربية، جامعة عين شمس.

٧-سليم، نسرين كمال محمود، (٢٠٢٢)، واقع البحث العلمي في الجامعة وجودة البحث الاجتماعي في مصر، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ٤٣ (٣)، جامعة قناة السويس.

٨-فرج، وشاح جودت. (٢٠١٩). معوقات البحث العلمي واستراتيجيات تطويره في المجتمع العربي، المجلة الدولية للبحوث النوعية المتخصصة، العدد (١٧)، الأكاديمية العربية للعلوم الإنسانية والتطبيقية.

٩-زيتون، محيا. (١٩٩٨). الإنفاق العام الاجتماعي ومدى استفادة الفقراء -التطورات والآثار-كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد (١٣٠): ٢٠-٢٤.

١٠-معمرية، بشير. (٢٠٠٧). بحوث ودراسات متخصصة في علم النفس، الجزائر، منشورات الحبر، الجزء الثاني، ص ٧٣.

١١- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ٢٠١٩ ج

١٢- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ٢٠١٩ أ

١٣- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ٢٠١٩ ج رؤية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في إطار تحديث استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠

١٤- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ٢٠١٩ ب الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠٣٠، جمهورية مصر العربية

١٥- الجريدة الرسمية (٢٠١٨)، قانون رقم ٢٣ لسنة ٢٠١٨: بإصدار قانون حوافز العلوم زالتكنولوجيا والابتكار العدد ١٦ مكرر أ، السنة الحادية والستون، ٢١ من إبريل ٢٠١٨.

١٦- الجريدة الرسمية (٢٠١٨)، قانون رقم ١٥٠ لسنة ٢٠١٩، بإصدار قانون إنشاء هيئة تمويل العلوم والتكنولوجيا والابتكار،العدد ٣٤ تابع أ، السنة الثانية والستون، ٢٢ أغسطس سنة ٢٠١٩.

١٧- الجريدة الرسمية (٢٠١٨)، قانون رقم ١السنة ٢٠١٩: بإنشاء صندوق رعاية المبتكرين والنوابغ، العدد ٥ مكرر د، السنة الثانية والستون، ٦ من فبراير سنة ٢٠١٩.

١٨- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (٢٠٢١)، بيانات غير منشورة.

١٩-الجريدة الرسمية (٢٠١٨)، قانون رقم ٣ لسنة ٢٠١٨ بإنشاء وكالة الفضاء المصرية، العدد ٢ مكرر ط، السنة الحادية والستون، ١٦ يناير سنة ٢٠١٨.

٢٠- أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا (٢٠٢٠)، القواعد الإرشادية للتقدم لإنشاء حاضنات تكنولوجية جديدة في إطار البرنامج القومي للحاضنات التكنولوجية (انطلاق) يناير ٢٠٢٠، جمهورية مصر العربية.

٢١-الموقع الالكتروني لبنك الابتكار المصري www. Eib.eg

٢٢-منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة. (٢٠١٥). تقرير اليونيسكو للعلوم حتى عام ٢٠٣٠، على الرابط:

https://un.org/ar/events/scienceday/pdf/unesco

٢3- Buckner, Elizabeth. (2022). Conclusion: Rethinking Higher Education and Development in Degrees of Dignity “Arab Higher Education in the Global Era”, University of Toronto Press. URL: https://www.jstor.org/stable/10.3138/j.ctv2sm3bf0.12

24-Elsayed, Walaa and Nagwa Babiker Abdalla and Salah Gad. (2022). The Specifics of Teaching Social Work at Universities in Arab Countries, Journal of Ethnic and Cultural Studies, 9(4), pp. 70-86 URL: https://www.jstor.org/stable/10.2307/48710364

25-Gaskell, Jennifer, and Gerry Stoker. (2020). Centralized or Decentralized Which Governance Systems are Having a “Good” Pandemic? Democratic Theory, Vol. 7 Issue 2, Winter 2020.

26-Grindle, Merilee S. (2004) Good Enough Governance: Poverty Reduction and Reform in Developing Countries, *Governance*, 17(4): 525-548.

27-Grindle, Merilee S. (2007) Good Enough Governance Revisited, *Development Policy Review*, 25(5): 533- 574.

28- Moughrabi, Fouad. (2009). Moving Toward A Knowledge Society in the Arab World, Arab Studies Quarterly, Pluto Journals, 31(4), pp. 17-31 URL: https://www.jstor.org/stable/41858593